توفير (100) وظيفة بشركات النفايات للمواطنين في أبوظبي

أبوظبي /متابعات:

بـدأ مركز إدارة النفايات في أبوظبي بتوظيف 100 مواطن بشركات القطاع الخاص العاملة في مجال النفايات في إمـارة أبوظبي وفـرض شروط جزائية تصل إلى منع تجديد العقود مع الشركات غير الملتزمة باستقطاب المواطنين في وظائفها، حسب ماجد المنصوري العضو المنتدب بمركز إدارة النفايات بأبوظبي ورئيس دائرة الشؤون البلدية.

وقال المنصوري إن المركز سيوفر 100 وظيفة خلال ثلاثة أشهر للمواطنين بالتعاون مع مجلس أبوظبي للتوطين والشركات الخاصة العاملة في قطاع النفايات بعد تلقيهم التدريبات المناسبة، لافتاً إلى أن مشروع التوطين يعتبر من أهم المشاريع المتعلقة بتطوير الموارد البشرية لمركز إدارة النفايات، ويعكس توجهات حكومة أبوظبي الداعمة الأكبر للقطاع الخاص.

جاء ذلك خلال توقيع العقود مع الشركات الخاصة التي قام المركز بالتعاقد معها لإدارة وتنفيذ عدد من المشاريع الخاصة بالمركز في مدينة العين بفندق «دانات العين» بحضور ماجد المنصوري، وراشد الكتبي رئيس مجلس إدارة أبوظبي للتوطين، وحمد العامري مدير عام مركز إدارة النفايات بأبوظبي.

وأضاف المنصوري أن نسبة المواطنين في مركز إدارة النفايات وصلت إلى 90 ٪، الأمر الذي يؤشر إلى أهمية عملية التوطين وتوافر الفرص للمواطنين في القطاعين الخاص والعام، لافتاً إلى أن حكومة أبوظبي ستقوم بسد الفرق في الرواتب بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، الأمر الذي يدفع ويحفز المواطنين للعمل في جميع المجالات والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

وكشف المنصوري عن مجموعة من المشاريع الحيوية التي باشر المركز في تنفيذها بأبوظبي، وهي مشروع إعادة تدوير المواد الإلكترونية، ومشروع محرقة النفايات الخطرة التي سيكتمل خلال عام ونصف العام إعادة تدوير الزيوت.

من جانبه قال علي راشد الكتبي إن هذه المبادرة تعكس مدى الاهتمام والالتزام الذي يوليه مركز إدارة النفايات بدعم سياسة التوطين، وأهمية مشاركة أبناء البلاد في الحفاظ على الموارد الطبيعية بأسلوب حديث وحضاري، لافتاً إلى أن المركز يعتبر أحد المؤسسات الرائدة في إدارة النفايات المستدامة على مستوى العالم، وتطوير أساليب إدارتها في أبوظبي.

كما أكد الكتبي أن توقيع عقود التوظيف مع المركز

بمثابة خطوة أولى في مشوار استقطاب الكفاءات والكوادر الوطنية من الباحثين عن عمل من مختلف التخصصات والراغبين في العمل في إطار تحديات الحفاظ على البيئة.

مشروع الاتحاد للقطارات في الإمارات يسير حسب الخطة الموضوعة من (مارتينا فوكس)

دبي / 14 أكتوبر / رويترز :

قال ريتشارد باوكر الرئيس التنفيذي لمشروع الاتحاد للقطارات إن مشروع سكك حديد الإمارات سيمنح أول عقد لبناء شبكة السكك الحديدية في البلاد خلال ثلاثة أو أربعة أشهر مضيفا أن الاضطرابات الإقليمية لن تؤجل المشروع.

وتأمل الشركة أن تنتهي من المشروع الذي يكلف 40 مليار درهم (10.9 مليار دولار) خلال السنوات الثماني إلى التسع المقبلة. وسيجري ربط الشبكة التي تمتد لمسافة 1200 كيلومتر بشبكات إقليمية مزمعة في وقت لاحق.

وقال باوكر لرويترز إنه تم بالفعل طرح ثلاثة عقود خاصة بالمرحلة الأولى.

وتابع "ثمة ثلاثة عقود مطروحة في السوق وجميعها تتعلق بالمرحلة الأولى من خط سكك حديدية بطول 264 مترا من شاه إلى الرويس.

والعقد الأول والأكبر خاص بالبنية التحتية أي الأعمال المدنية والقضبان وأنظمة الاتصالات والإشارات.

ولم يذكر باوكر أسماء الشركات التي تقدمت بعروض.

وقال "من حيث هوية أصحاب العروض فإنها مجموعة كبيرة تضم أكثر من 20 مجموعة. وهي شركات لديها خبرات في الأعمال المدنية والسكك الحديدية وأعمال بناء في الإمارات وعلى مستوى العالم."

وتمتلك حكومة ابوظبي 70 في المائة من شركة الاتحاد للقطارات ويبلغ رأسمالها مليار درهم والنسبة الباقية مملوكة للحكومة الاتحادية في البلاد.

وقال باوكر إن الشركة تنوي اتخاذ قرار وترسية العقد في الصيف حتى تبدأ في إجراءات ترتيب المقاولين وبدء التشييد في وقت لاحق من العام.

وأضاف "نسير حسب جدول زمني مشحون ولكننا نلتزم بالبرنامج حتى الآن."

وقال باوكر إن العقدين الآخرين يخصان الجرارات والعربات التي تحمل الكبريت. وتنقل الشبكة شحنات تصل إلى نحو 50 مليون طن و16 مليون راكب على مدار فترة تمتد لما بين 20 و30 سنة. وينقل الطريق الأول حبيبات الكبريت من شاه إلى حبشان إلى الرويس لتصديرها.

وقـال بـاوكـر إن قـرارا نهائيا بشأن تمويل المشروعات لم يتخذ بعد. وتابع "أنجزنا الكثير من العمل ولكننا نناقش حاليا ذلك الأمر داخليا."

وستربط الشبكة بين الإمارات والسعودية عبر الغويفات في الغرب وبسلطنة عمان عبر العين في الشرق.

وستسير قطارات الشحن بسرعة 120 كيلو مترا في الساعة وقطارات الركاب بسرعة 200 كيلومتر في الساعة.

وقال "سيبدأ تسيير أول قطار في 2013 والبداية في 2014 ومن هذا التاريخ فصاعدا تتوسع الشبكة. يمكن أن نبدأ خدمة الركاب في أي وقت لاحق ولكن الأولوية ستكون للشحن في الوقت الحالي."

وقال إن التحديات الفنية الرئيسية تتمثل في الحرارة والرمال.

وتنوي دول مجلس التعاون الخليجي الست إنفاق أكثر 100 مليار دولار على شبكة السكك الحديدية تربط بينها بحلول عام2017 وتهدف خطط بعيدة الأجل لمد الشبكة فائقة السرعة إلى اليمن.

وسئل باوكر عن تأثير الاضطرابات الإقليمية على مشروع السكك الحديدية لدول الخليج فقال "في ما يتعلق بنا في الاتحاد للقطارات فإننا نتقدم بأقصى سرعة في الإمارات وندرس أيضا خططا أوسع نطاقا وأطول أمدا لربط دول مجلس التعاون الخليجي. ولم نغير هذا المسار."

أضواء

جريمة الشرعية الثورية

أحمد إبراهيم الفقيه

يشير كثير من المراقبين السياسيين والمعلقين في الصحافة والإعلام إلى المدة التي قضاها الرئيس الليبي في الحكم وهي قرابة اثنين وأربعين عاما، باعتبارها مدة قياسية في حكم أي نظام جمهوري، ويعتبرون البقاء في الحكم طوال هذه المدة يمثل استغلالا وظلما، ومصادرة لقوى التجديد والتحديث واجتراء على حق الشعوب في التغيير والتطلع إلى أساليب أكثر عصرية في الحكم والإدارة، خاصة أن كثيرا من الأنظمة الجمهورية نصت في دساتيرها على تحديد مدة الرئيس بفترة تتراوح بين أربعة وخمسة أعوام لا تجدد إلا مرة واحدة.

ومقارنة بمنصب الرئيس في دولة مثل الولايات المتحدة الامريكية فان الرئيس الليبي عاصر انتقال السلطة وتداولها في هذه البلاد بين ثمانية رؤساء، فقد جاء للحكم مع بداية عهد الرئيس نيكسون الذي خلفه فورد ثم كارتر ثم ريجان ثم بوش الاب ثم كلينتون ثم بوش الابن ثم اوباما، وما زال رغم ذلك يريد ان يستمر في الحكم حتى لو كان على جثث القتلى من ابناء شعبه الذين يثورون ضده ويرفضون استمراره في الحكم، مع قوة المفارقة التي تجعل رئيسا مثل بيل كلينتون، بسجله المتفوق في الفترة الرئاسية التي قضايا في البيت الابيض، حيث سجل الاقتصاد الامريكي مرحلة ازدهار ونجاح، وتم في عهده وبسبب حبه للعلم والعلماء انجاز فتوحات علمية تولى بنفسه الاعلان عنها للبشرية مثل خريطة الجينيوم، التي كانت ثورة في عالم الجينات الوراثية، واعلن عن خطة ادارته لتوفير جهاز كومبيوتر شخصي لكل طفل امريكي،وقدم للعالم رؤى انسانية وتقدمية ساهمت في حل مشاكل كثيرة عالقة بين شعوب الارض، كان من بينها مشكلة الشرق الاوسط التي تصادف ان جاء دورها في المراحل الاخيرة لحكمه فانتهت فترته الرئاسية دون ان تصل الى الخواتيم الناجحة التي ارادها لها.

اقول ان المفارقة الفاجعة هي ان يبقى رجل مثل الرئيس الليبي بافكاره التي تنتمي للعصور الوسطى، ورؤاه القاصرة الغريبة عن روح العصر مثل الفكرة التي روج لها في افريقيا، ردا على افكار الحداثة ودساتير العصر التي تطالب بتحديد المدد الرئاسية، مطالبا هذه الشعوب بالابقاء على انظمة الحكم التي تتيح للرئيس ان يستمر في منصبه الى الابد، يبقى اثنين واربعين عاما في منصب الرئيس بينما لا يبقى بيل كلينتون بافكاره العصريه ورؤاه المتطورة واساليبه الناجحة في الادارة غير ثماني سنوات، لان سنن التجديد والتحديث والتطور، التي ارتآها المشرع الامريكي، وضعت هذا النص في الدستور، الذي يحتم على الحاكم مهما كانت عبقريته، ومهما كان حجم انجازه عظيما، ان يجدد ترشيح نفسه مرة واحدة، وعند نهاية الفترة الثانية يغادر قصر الحكم للساكن الجديد الذي انتخبه الشعب رئيسا. المفارقة الثانية ان هذا الحاكم الذي وضع الاغلال والسلاسل في يد ليبيا وابقاها تحت امرته خلال كل هذه المدة، لم يكن يحكم دغلا كما هو الحال مع ازلامه من ملوك وسلاطين افريقيا ممن نصب نفسه رئيسا عليهم،او يحكم قبيلة في الصحراء، او مجموعة اكواخ في الغابة، بحيث لم تكن لتختلف الحال حتى لو بقي حاكما لذاك الدغل او تلك المجموعة من الاكواخ او الخيام طوال عمره، بل العكس هو الصحيح، اذ كان يحكم دولة تنتمي الى اكثر مناطق العالم تحضرا وتقدما، تحتل اكبر جزء من شاطئ البحر الابيض المتوسط الذي استوعب كل مراحل التدرج الحضاري منذ فجر التاريخ، وتقع في المكان الذي يمثل تقاطع طرق الحضارات، بين مغرب الوطن العربي ومشرقه، بين العمق الافريقي والساحل الشمالي للقارة السمراء وبوابة هذه القارة الى اوروبـا، فياتي ليعطل الحياة لاكثر من اربعة عقود بافكار لا علاقة لها بما يمور في العالم من افكار حديثة، خاصة ما يتصل منها بالحرية والديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الانسان ومجتمع المعرفة، ثم ياتي الشعب بعد هذه العقود الكثيرة الطويلة الثقيلة، يطالب بحريته وفك الاغلال والسلاسل التي ربطه بها، فيتفجر هذا الحاكم جنونا وغضبا واجراما ويخرج ما تراكم في ثكناته من ترسانة عسكرية، ويباشر اطـلاق النـار عليه ورميه براجمات الصواريخ وقذائف المدافع والدبابات والسلاح الجوي واستخدام القناصة المجلوبين من عصابات المافيا الاوروبية والجنود المأجورين من تشاد ومالي والنيجر، والخبراء القادمين من جيش الدفاع الاسرائيلي، قائلا ما اجاد تلخيصه صديقنا ممثل ليبيا في الأمم المتحدة عبد الرحمن شلقم وهو "احكمكم او اقتلكم"، ويدير اذنا من طين واذنا من عجين لكل الاصوات التي اطلقتها هيئات دولية واقليمية والمناشدات التي جاءته من اغلب رؤساء العالم ان يرحل عن الحكم، حقنا لدماء اهله وابناء شعبه، ولكي يتيح لهم فرصة اختيار من يحكمهم، مما جعل حرب الرئيس الليبي على شعبه تتصدر نشرات الاخبار في كل العالم، ويتبارى المحللون والمراقبون في توصيف هذا الحاكم الذي لا سوابق له في اعلان الحرب على شعبه ووطنه، والذي حكم مدة لا تعادلها مدة اي رئيس في اي نظام شعبي او جمهوري في العصر الحديث، ويشيرون غالبا الى الطريقة التي ادار بها الرئيس الليبي البلاد، فهي طريقة فردية استبدادية، تجعل البلاد كانها مسرح الممثل الفرد، الواحد الاحد، ينفرد باتخاذ القرارات ورسم السياسات الى حد ان جعله مبدأ من مبادئ الحكم وقاعدة من قواعده معتمدة في مؤتمر الشعب العام بان اي كلمة يقولها لها قوة القانون.

وقد يقوم هؤلاء المراقبون والمعلقون بشرح الاوضاع المأساوية التي ظلت ليبيا تعيشها تحت استبداد وطغيان هذا الحاكم، ولكنهم دائما ينسون اضافة لا بد منها، ولا يستقيم التوصيف الدقيق لهذا الحكم وهذا الحاكم بدونها، وهي انه خلال اثنين واربعين عاما، لم يحدث ولو مرة واحدة، ان رجع هذا الحاكم الى الشعب، كما هو الحال مع كل الحكام الذين جاءت بهم الانقلابات، ثم سعوا لاكتساب شرعية من خلال الانتخابات او اجراء الاستفتاءات، وظل منذ ان جاءت به الدبابة لالقاء بيانه في الاذاعة وتربع فيما بعد في قصر الحكم، وهو جالس على صدور الناس، دون ان يسألهم ولو بصورة رمزية وهمية شكلية كاذبة، عن طريق انتخابات مزورة، او استفتاء لا مصداقية له، لكي يستطيع بعده الادعاء انه يحكم باختيار او ارادة او سلطة الشعب، لان مثل هذا الرجوع الى الشعب حتى لو كان كاذبا زائفا، انما هو تنازل منه، واذعان لارادة يراها اقل منه شانا، ولذلك بقي خلال هذه العقود الاربعة ونيف، يحكم بما يسميه الشرعية الثورية، وهو يعرف انها شرعية باطلة عاطلة كاذبة، بل هي شرعية لا وجود لها، ولم يحدث لاي دستور في العالم حتى لو كان دستور قبائل نيام نيام، ان احل شيئا او شرع لشيء اسمه الشرعية الثورية، واذا حدث تجاوزا واستثناء، ان وجدت هذه الشرعية فهي عملية مؤقتة تستغرق بضعة اشهر، ومشروطة بأن يكون الوضع انتقاليا، ولا تزيد على عام او عامين باقصى تقدير، واذا اردنا ان نضرب مثلا بما يحدث في تاريخنا المعاصر نضرب مثلا بالسودان، اثر سقوط جعفر النميري بسبب الثورة التي تفجرت في غيابه، ووجد قائد الجيش نفسه مرغما على استلام السلطة وادارة البلاد نتيجة الفراغ الذي حدث في السلطة، ولم يكن ثمة نص دستوري يعتمد عليه، وكان لابد ان يواصل حكم البلاد دون وجود حياة دستورية، الى حين توفر الوضع الدستوري بعد اجراء الانتخابات وبناء اسس الدولة التي تملا الفراغ، وقد استغرق هذا الانتقال مدة عام واحد، واسموا حكم الجيش خلال هذا العام، شرعية ثورية، ولعل المجلس الاعلى للقوات المسلحة في مصر وحكمه خلال المدة التي حددها بستة اشهر يمكن تسميتها شرعية ثورية، ولكن ان يستمر حاكم في الحكم، كما فعل الرئيس الليبي، مدة تزيد على اربعة عقود، بما يسميه شرعية ثورية، فان هذا ليس مجرد اكذوبة، وليس مجرد تزييف للشرع والدستور، وانما هو جريمة في حق الشعوب لا ادري كيف لم تجرمها مواثيق حقوق الانسان وقوانين العدالة الدولية.

لقد دفع ملايين البشر في ليبيا ثمنا فادحا لهذه الجريمة، ولم يعد ثمة وسيلة لتصحيح الماضي، او تعويض هؤلاء الملايين عما خسروه من اعمارهم، ما يمكن عمله الآن هو الا تتكرر هذه الجريمة في المستقبل، وان يضع المجتمع الدولي الضمانات التي لا تسمح بظهور حاكم جديد يحكم شعبه لعدد من الاعوام والعقود معتمدا على شرعية ثورية بلا شرعية ولا مصداقية، ولا سند لها في عرف ولا دين ولا دستور.

****

عن موقع (ايلاف) الالكتروني

مهرجان الجنادرية السعودي يحشد طاقاته لاستقبال الزوار في عرس الوطن الكبير

الرياض/ متابعات :

أنهت اللجان العاملة بالمهرجان الوطني للتراث والثقافة السادس والعشرين كافة الاستعدادات لظهور المهرجان بالشكل المشرف الـذي يليق بالحدث الوطني الكبير فيما تم حشد كافة الامكانيات والتسهيلات اللازمة لدخول الزوار الذي سيشهد انطلاقة العديد من الفعاليات الثقافية المتنوعة.

وقـد بـدئ المهرجان قبل 24 ساعة من افتتاحه كخلية من النحل الدؤوب فالجميع يعمل عـلى قـدم وسـاق استعدادا لانطلاقته التي أصبح ينتظرها المواطنون بكل شغف كظاهرة احتفالية وشعبية مميزة تحكي قصة تاريخ وحضارة وثقافة ونهضة هذا البلد على مر العقود، احتفالية لا تخلو من مشاركة ضيوف من الخارج يتنافسون في كل عام لابراز الوجه الحضاري والثقافي لبلدانهم أمام الوفود الزائرة للمهرجان من الداخل والخارج.

وأكـد ضيوف المهرجان أن الكارثة التي مروا فيها لم تؤثر على مشاركتهم في مهرجان التراث والثقافة وأنهم قد خصصوا عدة أركـان لعرض ما حل ببلادهم من دمار إثر الزلازل التي أصابتها، موضحين في الوقت ذاته أن عرضهم لآثار الزلازل لم يكن بهدف عرض الكارثة والضرر بل كي يثبتوا للجميع أنهم قادرون على النهوض من جديد وسريعا بما يمتازونه من قدرات وإمكانيات، منوهين بالدور الكبير للمملكة من خلال تبرعاتها ودعمها اللا مستغرب ومؤكدين ان اليابان تقدر ذلك الدعم وتشكره لمملكة الإنسانية.

وأوضح المنظمون أنهم من خلال استضافتهم في الجنادرية هذا العام سيعرضون أصالتهم وتراثهم وحداثة المجتمع الياباني ومدى الانسجام بين الماضي والحاضر لديهم، كما أنهم يعتزمون إقامة 11 عرضا مستقلا ما بين غنائي وفلكلوري ومسرحي للزوار، وحرصا منهم على تذوق الجميع لتراثهم وعراقتهم سيتم تنظيم دخول الزوار للجناح إلى 100 زائر في كل دفعة. وقد جهزوا لهذا من خلال تقسيم الجناح إلى أربعة أقسام يمر بها الزائر ويرى من خلالها فيلما وثائقيا عن الصداقة بين المملكة واليابان، المنزل الياباني التقليدي، منتجات يابانية، تراث الأسلحة ومعرض للفن التشكيلي.

كما عبروا عن بالغ سرورهم للمشاركة في مهرجان تراث المملكة وعن الصداقات التي تجمعهم بها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، حيث ستشهد المملكة أول قسم لتعليم اللغة اليابانية مع مطلع العام الدراسي القادم في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.

من جهة اخرى أكد رئيس لجنة التراث والفنون الشعبية عبدالله بن سليمان الجبالي أن المهرجان أتى ثماره طوال 26 عاماً من الجهد حيث كان عبارة عن سوق شعبية تطورت إلى قرية لتصبح أخيرا مدينة بمبان ثابتة تسعى جميع دول العالم للمشاركة فيها، موضحا أنهم تلقوا حاليا العديد من العروض للمشاركة في العام القادم.

وأبان أن المهرجان لم يعد ذا أبعاد وطنية بل امتدت أبعاده إلى دولية وعلاقات صديقة، كما أنهم يستفيدون مما تبقى من مشاركات الجنادرية في توزيعها على السفارات والقنصليات كهدايا تذكارية.

وحول مشاركة اليابان هذا العام قال الجبالي: إننا حرصنا على استضافة الدولة بكامل سياحتها وطقوسها وتراثها، ليتسنى للزوار معرفة كل ما يرتبط بهذه الدولة من أساليب حضارية تتناسب وتوجهات المملكة التطويرية.

الملتقى الإعلامي العربي يكرم وزيرة الثقافة البحرينية

المنامة / متابعات :

أعلنت هيئة الملتقى الإعلامي العربي عن اختيارها الشيخة مي بنت محمد آل خليفة وزيرة الثقافة في مملكة البحرين لجائزة الابداع الاعلامي لهذا العام عن "التطويع الثقافي للاعلام" وسيتم تكريمها خلال فعاليات الدورة الثامنة من اعمال الملتقى الاعلامي العربي التي تحتضنها الكويت في الفترة من 24 الى 26 ابريل 2011 تحت رعاية الشيخ ناصر المحمد الاحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء.

وكانت هيئة الملتقى الاعلامي العربي خلال السنوات الاخيرة تولي اهتماما كبيرا بقضية الثقافة في العالم العربي وارتباطها بالاعلام ودوره ، وتتابع عن قرب كل الجهود المبذولة في هذا الاطار وسبق أن كرمت الهيئة عددا من رموز الثقافة والمشتغلين فيها في دورات سابقة.

وتعتبر الشيخة مي بنت محمد آل خليفة من سيدات العالم العربي المشتغلات بالفكر والمهمومات بأوضاع الثقافة في عالمنا العربي، ولها العديد من المشاركات الثقافية حيث كان لها دور ملموس في دفع العملية الثقافية في مملكة البحرين، كما أنها تدير وتشرف على العديد من المراكز الثقافية والبيوت الفنية.

وحصلت الشيخة مي بنت محمد على درجة الماجستير في التاريخ السياسي من جامعة شيفلد في انجلترا، وكان لها السبق في إنشاء أول مركز للبحوث في مدينة المحرق ، كذلك أسست مشروع "اقرأ" الذي تشجع من خلاله الأطفال على القراءة والاطلاع ، كما ساهمت بشكل كبير في ترميم البيوت والآثار القديمة في مملكة البحرين عن طريق مشروع تراثي ضخم يعمل على شراء البيوت القديمة وترميمها، واستطاعت أن تجتذب دعم الشركات والبنوك للمساهمة في تمويل هذا المشروع، الأمر الذي نتج عنه مشروع ثقافي ضخم حفظ للمملكة البحرينية جزءا مهما من تاريخها وتراثها وابقاه حيا أمام أعين الناس.

واستطاعت الشيخة مي أن تجعل من الإعلام البحريني نافذة ثقافية تقدم للمجتمع أعمالا ذات طابع ثقافي توعوي ساعدت إلى حد بعيد على زيادة نسبة الوعي العام لدي المجتمع، وهو ما يعتبر تطويعا ثقافيا لدور الإعلام تجاه المجتمع، وهو جزء لا يتجزأ من الرسالة الإعلامية السليمة ذات المضمون القيم.

وصرح الأمين العام لهيئة الملتقى الاعلامي العربي ماضي عبد الله الخميس بأن الشيخة مي لا تقدم فقط نموذجا للمسئول ودوره في النهضة الثقافية في عالمنا العربي بل انها تقدم كذلك وجها مشرقا ومشرفا للمرأة العربية المؤمنة بقضايا مجتمعها وهمومه الثقافية.

وأضاف الخميس ان الشيخة مي بنت محمد آل خليفة لم تبخل بأي غال او نفيس من أجل تحقيق الغايات الثقافية الايجابية لمجتمعها وكان لها دور كبير في محيطها العربي لا يمكن انكاره او تجاوزه.

يذكر ان هيئة الملتقى الاعلامي العربي قد اعلنت في وقت سابق عن تكريم الأمير سلمان بن عبد العزيز امير منطقة الرياض والامير الوليد بن طلال رئيس مجلس ادارة شركة المملكة القابضة وستعلن الهيئة اسماء باقي المكرمين تباعا.